

استحق بعض نصيب احدهما بعينه لم تقسح القسمة
عند ابي حنيفة رضي الله عنه ويرجع بحصة ذلك من
نصيب شريكه وقال ابو يوسف ومحمد تفسح القسمة
كتاب الاكراه الاكراه ثبت حكمه اذا
حصل ممن يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان او
لصا واذا اكره الرجل على بيع ماله او على شري سلعة
او على ان يقر كرجل بالفراو يعاير ذلك فاكراه على ذلك
بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس فباع او
اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء
فسخه ورجع بالمبيع وان قبض الثمن طوعا فقد
اجاز البيع وان قبضه ملكها فليس باجازة عليه
وقه ان كان قائما في يده وان هلك المبيع في يد
المبيع المشتري وهو غير ملكه ممن قيمته والكل

ان يضمن المكون ان شاء ومن اكره على ان يأكل
الميتة او يشرب الخمر واكله على ذلك مجس او ضرب
او قيد لم يحل الا ان يكره بما يخاف منه على نفسه او
على عضو من اعضاءه فاذا خاف ذلك وسعه ان يقدم
على ما اكره عليه ولا يسعه ان يصبر على توعد به فان
صبر حتى او قواه ولم ياكل فهو اثم وان اكره على
الكفر بالدلة تعالى او سب النبي صلى الله عليه وسلم
بقيد او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى
يكره بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضاءه
فاذا خاف ذلك وسعه ان يظهر ما امر به فاذا ظهر
ذلك وقبله مطهين بالايمان فلا اثم عليه و
ان صبر حتى قتل لم يظهر الكفر كان ما جرد وان
اكره على اطلاق ماله مسلم بما يخاف منه على نفسه